

Distr.: General
13 December 2013
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا
الشمالية لدى الأمم المتحدة

تولت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية رئاسة مجلس الأمن لشهر
حزيران/يونيه ٢٠١٣. وقد أُعد تقييم لأعمال المجلس تحت إشرافي وبالتشاور مع أعضاء
المجلس الآخرين (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مارك ليال غرانت



الرجاء إعادة استعمال الورق

290114 290114 13-61867 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (حزيران/يونيه ٢٠١٣)

مقدمة

عقد مجلس الأمن خلال فترة تولي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية رئاسة المجلس في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٣ ما مجموعه ٢٠ جلسة، بما في ذلك ٣ جلسات خاصة و ٤ جلسات مواضيعية. واتخذ المجلس أربعة قرارات، واعتمد بيانين رئاسيين، وأصدر ثمانية بيانات صحفية.

أفريقيا

الجزءات المفروضة على ليبيريا

في ١٣ حزيران/يونيه، أجرى مجلس الأمن مشاورات بكامل هيئته بشأن الجزاءات المفروضة على ليبيريا. وقدم مسعود خان، الممثل الدائم لباكستان، إحاطة إلى المجلس بوصفه رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا. وذكر الرئيس أن فريق الخبراء الذي مدد المجلس ولايته بموجب القرار ٢٠٧٩ (٢٠١٢) ما زال يحقق في انتهاكات حظر توريد الأسلحة والهجمات التي شنت عبر الحدود، بما في ذلك الشواغل الأمنية الناشئة على طول الحدود بين ليبيريا وسيراليون. وقد وفر الفريق معلومات مستكملة عن أنشطة وأصول الأفراد الذين ما زالوا يخضعون لحظر السفر وتجميد الأصول. وأشار الفريق إلى أن عدم فعالية المكاتب الإقليمية يشكل تحدياً رئيسياً أمام نجاح تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام. ولا تزال سيطرة الحكومة على قطاع الذهب ضعيفة، لكن الفريق لم يجد أدلة على أن الإيرادات المتأتية من قطاع الذهب قد استخدمت بصورة مباشرة لشراء الأسلحة. ومع ذلك، يستمر استخدام مناجم الذهب النائية كمناطق قائمة بذاتها لتجمع المقاتلين وإخفاء الأسلحة. ويتواصل النزاع الدائر بين المجتمعات المحلية والشركات التجارية في قطاع زيت النخيل. ولم تلغ الحكومة الإصدار غير القانوني لتراخيص الاستغلال الخاص، التي تشوبها عيوب من الناحية الإجرائية أيضاً، مما قد يؤدي إلى حال من عدم الاستقرار. واتفق أعضاء المجلس على أن حظر توريد الأسلحة ينبغي أن يظل قائماً بالنظر إلى استمرار التهديد القائم بشن هجمات عبر الحدود وعدم توافر تشريعات لإنفاذه،

وعدم قيام الحكومة بوسم الأسلحة. واتفق أعضاء المجلس أيضاً على مواصلة استعراض
الجزءات المحددة الأهداف في أعقاب تقديم التقرير النهائي للفريق.

ليبيا

في ١٨ حزيران/يونيه، قدم طارق متري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة
الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إحاطة إلى مجلس الأمن عن الحالة في ليبيا. وقدم أوجين -
ريشار غاسانا، الممثل الدائم لرواندا، إحاطة أيضاً إلى المجلس عن أعمال اللجنة المعنية
بالجزءات المفروضة على ليبيا.

وذكر الممثل الخاص للأمين العام أن الحالة في ليبيا أصبحت أكثر هشاشة منذ أن قدّم
إحاطته السابقة إلى المجلس في آذار/مارس الماضي. وأضاف أن اندلاع العنف في بنغازي في
٨ و ١٥ حزيران/يونيه، وإعلان مجلس برقة الانتقالي عن إنشاء منطقة اتحادية في شرق ليبيا
في ١ حزيران/يونيه، والحصار الذي فرضته كتائب الثوار على الوزارات الحكومية والذي
أدى إلى اعتماد قانون العزل السياسي في ٥ أيار/مايو، كلها أحداث تشهد على التحديات
الكبيرة التي تواجه حكومة رئيس الوزراء علي زيدان والتحول الديمقراطي في ليبيا.

وذكر الممثل الخاص للأمين العام أن الاحتمال المتزايد بوقوع مواجهات عنيفة بين
القوات الحكومية وكتائب الثوار، والمخاطر التي تتهدد المصالحة الوطنية من جراء تنفيذ قانون
العزل السياسي، والحالة المثيرة للقلق الشديد التي يعاني منها حوالي ٨٠٠٠ من المحتجزين
لأسباب متصلة بالتراع، كلها تُظهر الحاجة الملحة إلى اعتماد قانون في مجال العدالة الانتقالية
يقوم على تقصي الحقائق والمساءلة والتعويض. وينظر المؤتمر الوطني العام حالياً في مشروع
لهذا الغرض، فيما تواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إسداء المشورة بشأن
نطاقه وتنفيذه.

وأوضح الممثل الخاص للأمين العام أن التحديات التي تواجه البلد قد تكون ناجمة عن
الإرث الذي خلّفته عقود من الحكم الاستبدادي، والخلل في مؤسسات الدولة، والتشوش في
قواعد الحياة السياسية. وذكر أنه دعا مراراً وتكراراً إلى إقامة حوار سياسي وطني للمساعدة
على التوصل إلى توافق الآراء بشأن أولويات الفترة الانتقالية. وأضاف أن بعثة الأمم المتحدة
للدعم في ليبيا تقف على أهبة الاستعداد لتيسير تلك العملية، إذا طلبت منها ذلك حكومة
ليبيا. وتواصل البعثة أيضاً تقديم المشورة والمساعدة للعملية الدستورية، بما في ذلك التشجيع
على اعتماد تدابير خاصة لتعزيز مشاركة المرأة في جمعية صياغة الدستور.

وذكر الممثل الخاص للأمين العام أن دور بعثة الأمم المتحدة في ليبيا كان موضوع جدل إلى حد ما عقب اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٠٩٥ (٢٠١٣). بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وشكك البعض في ليبيا في نوايا المجتمع الدولي باعتبارها قائمة على خطة للتدخل في إطار الفصل السابع، في حين دعا البعض الآخر إلى تعزيز وجود الأمم المتحدة. وذكر الممثل الخاص أنه ينبغي بذل جهود لتبديد التصورات الخاطئة والتوقعات الزائفة بشأن دور الأمم المتحدة.

وأطلع السيد غاسانا أعضاء المجلس على آخر المستجدات بشأن أنشطة اللجنة المعنية بالجزءات المفروضة على ليبيا وفريق الخبراء المعني بليبيا منذ اتخاذ قرار المجلس ٢٠٩٥ (٢٠١٣) في آذار/مارس الماضي. وأبلغ عن أنشطة الرصد التي يضطلع بها فريق الخبراء، وهي تتعلق بالامتثال لحظر توريد الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر، بما يشمل إشارة محددة إلى انتقال عائشة القذافي من الجزائر إلى عُمان.

وفي جلسة مشاورات مغلقة، أعرب جميع أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء التطورات في ليبيا، مع التركيز على الأمن والسياسة والحالة المتعلقة بالمتحجزين. واتفقوا على الحاجة الماسة إلى قيام الحكومة بتطوير قوات أمن فعالة، وتسريح كتائب الثوار وإعادة إدماجها، والتصدي للمتطرفين، وتحسين الأمن على الحدود الجنوبية للبلد، والسيطرة على انتشار الأسلحة. وأعرب أعضاء المجلس عن أسفهم إزاء صرامة قانون العزل السياسي والأثر الذي سببته على تنفيذه في العملية الانتقالية السياسية في ليبيا. وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم لعدم تحسن حالة حوالي ٨٠٠٠ من الأشخاص المحتجزين لأسباب متصلة بالتراع، وإشارة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى عدد من حالات التعذيب. وذكر جميع أعضاء المجلس أن على المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الاضطلاع بدور حاسم في دعم جهود بناء الدولة الليبية.

وفي ٢٠ حزيران/يونيه، أصدر أعضاء المجلس بياناً صحفياً بشأن ليبيا (SC/11042)، أعربوا فيه عن قلقهم البالغ إزاء استمرار الاحتجاز التعسفي، من دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، لآلاف الأشخاص المحتجزين خارج نطاق سلطة الدولة.

مالي

في ١٩ حزيران/يونيه، أصدر أعضاء مجلس الأمن بياناً صحفياً (SC/11040) رحبوا فيه بالتوقيع في واغادوغو، في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، على الاتفاق الأولي بشأن الانتخابات الرئاسية ومحادثات السلام الشاملة في مالي بين السلطات الانتقالية في مالي، والحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد. وأشار أعضاء مجلس الأمن إلى

أن الاتفاق يمهد الطريق لإجراء انتخابات رئاسية على الصعيد الوطني ويتيح إطاراً لعقد محادثات شاملة مع جميع المجتمعات المحلية في شمال مالي، مما يشكل خطوة هامة نحو تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في مالي. ودعا أعضاء مجلس الأمن الجماعات الموجودة في شمال مالي التي لم توقع على الاتفاق، والتي قطعت جميع علاقاتها مع الجماعات الإرهابية، إلى الالتزام دون شروط بجميع أحكام الاتفاق.

وفي ٢٥ حزيران/يونيه، عقد المجلس جلسة إحاطة ومشاورات للمجلس بكامل هيئته بشأن الحالة في مالي. واستمع المجلس في جلسة مفتوحة إلى إحاطات قدمها كل من ألبرت كويندرس، الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ وهرفيه لادسو، وكيل الأمين العام في إدارة عمليات حفظ السلام؛ وأميرة حق، وكيلة الأمين العام في إدارة الدعم الميداني. وأدلى بياناً أيضاً تيممان هوبرت كوليبالي، وزير الخارجية المؤقت في مالي.

وقدم الممثل الخاص للأمين العام إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة الأمنية؛ وعملية الوساطة والمصالحة الوطنية، بما في ذلك الاتفاق الأولي الذي جرى التوصل إليه مؤخراً في واغادوغو؛ والاستعدادات للانتخابات؛ والوضع الإنساني وحالة حقوق الإنسان. وذكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام أن إدارته تركز على صون الاستمرارية السليمة بين بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وذكرت وكيلة الأمين العام للدعم الميداني أن إدارتها تركز على توفير حصص الإعاشة للقوات، والوقود للمركبات، وأماكن العمل والإقامة. وذكر السيد كوليبالي أن تقدماً ملحوظاً قد أُحرز على المسارين الأمني والسياسي، وحث المجلس على أن يأذن بنقل الصلاحيات من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

واتفق أعضاء المجلس بالإجماع، في إطار مشاوراتهم، على أن نقل الصلاحيات من بعثة الدعم الدولية إلى البعثة المتكاملة، في ١ تموز/يوليه، ينبغي أن يتم على النحو الذي توخاه المجلس في القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣). وأثار بعض أعضاء المجلس شواغل بشأن مدى استعداد قوات بعثة الدعم الدولية وبشأن توقيت الانتخابات الرئاسية. وأكد بعض أعضاء المجلس أيضاً ضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة الوضع الإنساني وحالة حقوق الإنسان في مالي.

منطقة الساحل

في ٢٦ حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة ومشاورات للمجلس بكامل هيئته بشأن الحالة في منطقة الساحل. واستمع المجلس في جلسة مفتوحة إلى إحاطة قدمها

رومانو برودي، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل. وعرض المبعوث الخاص استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وذكر أن رؤيته قائمة على "استراتيجية ٤ ب ٤"، وتمثل في أربع ركائز هي الحوكمة، والأمن، والاحتياجات الإنسانية، والتنمية من جهة، والتنسيق من جهة ثانية في أربعة ميادين: فيما بين حكومات المنطقة؛ وداخل المجتمع الدولي؛ وفيما بين شعوب منطقة الساحل؛ وداخل منظومة الأمم المتحدة. وذكر أن الحالة في مالي دالة على ما قد يحدث في أجزاء أخرى من منطقة الساحل في حال عدم استجابة المجتمع الدولي للتحديات الماثلة في منطقة الساحل. وذكر أن من شأن النجاح أو الفشل في مالي أن يؤثر في منطقة الساحل بأكملها؛ ورأى أن إيلاء التركيز والاهتمام لمالي، لئن كان ضرورياً، فإنه ينبغي ألا يتم على حساب سائر المنطقة.

ورحب أعضاء المجلس على نطاق واسع باستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة، لكنهمذكروا أن العامل الرئيسي لتحقيق نجاحها إنما يكمن في تنفيذها. وذكر الممثل الدائم للمغرب أن وفد بلده سيُعد بياناً رئاسياً لمجلس الأمن يدعو إلى تنسيق عمل الأمم المتحدة من أجل تنفيذ الاستراتيجية.

الصومال

في ٦ حزيران/يونيه، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها يان إلياسون، نائب الأمين العام، عن الحالة في الصومال. وترأس الجلسة مارك سيمونندز، عضو البرلمان ووزير الدولة للشؤون الخارجية في المملكة المتحدة المعني بشؤون أفريقيا. وتكلم بموجب المادة ٣٧ كل من فوزية يوسف حاجي عدن، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة خارجية الصومال، وتيكيدا أليمو، الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة.

وأشاد نائب الأمين العام بمؤتمر لندن بشأن الصومال. وقال إن الأمم المتحدة شرعت، من خلال بدء أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في ٣ حزيران/يونيه، في مرحلة جديدة من العمل في الصومال، تتيح المنظمة من خلالها إمكانية اللجوء إلى جهة واحدة أمام الشعب الصومالي عن طريق بعثة متكاملة. وقال إن التقدم المحرز على مدى العام الماضي كان جيداً، لكن لا تزال هناك تحديات كبيرة. وأضاف نائب الأمين العام أنه يتعين على الصومال الآن أن يركز على بناء السلام والمصالحة وحماية حقوق الإنسان.

وقال نائب الأمين العام إنه يتعين على الحكومة أن تركز على تنفيذ هيكل اتحادي، وعملية مراجعة الدستور، ووضع جدول زمني واضح لإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٦. وستحظى الحكومة بدعم بعثة الأمم المتحدة الكامل في اضطلاعها بهذه الجهود. ثم تناول

نائب الأمين العام الأحداث التي وقعت في كيسمايو، وقال إن الانتخاب المزعوم لأحمد مادوي غير دستوري. وأفاد بأنه لم ترد حتى الآن تقارير عن وقوع أعمال قتال، بيد أن نشوب العنف ممكن بالتأكيد. ويحتاج الصومال إلى المساعدة من أصدقائه وجيرانه في المنطقة (وخصوصاً الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية)، لأن وجود صومال قوي هو أمر في صالحهم جميعاً.

وأشاد نائب الأمين العام ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأفرادها، لكنه قال إن هذه البعثة بحاجة إلى مزيد من الدعم. وذكر أن الأمم المتحدة على استعداد لاستكشاف جميع الخيارات المتعلقة بمستقبل حفظ السلام الدولي في الصومال. وستُجري إدارة عمليات حفظ السلام في آب/أغسطس استعراضاً مشتركاً مع الاتحاد الأفريقي من أجل وضع معايير لعملية تقوم على توافر الشروط للانتقال إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وستنظر هذه العملية أيضاً في التقدم الذي أحرزته بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قياساً على مفهومها للعمليات وأي احتياجات فورية قائمة.

وركزت السيدة عدن على التقدم الذي أحرزه الصومال على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية. وقالت إن الصومال يحرز تقدماً بشأن أولويات سياسته الخارجية، من خلال تعليق الحظر المفروض على توريد الأسلحة، والاتفاقات الثنائية المبرمة مع إثيوبيا وكينيا، والاعتراف الذي ناله من البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية. وأعربت السيدة عدن عن الالتزام بتحسين حالة حقوق الإنسان في الصومال. وقال الممثل الدائم لإثيوبيا إن المنطقة ملتزمة بدعم انتقال الصومال إلى مرحلة السلام والاستقرار.

وأعرب معظم أعضاء المجلس عن تأييدهم للمؤتمر المعني بالصومال الذي عُقد في لندن، وعن ترحيبهم بنشر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وشدد بعض أعضاء المجلس على ضرورة تحقيق تكامل البعثة في أقرب وقت ممكن، وقال معظم الأعضاء إنه يتعين أن تكون البعثة نقطة الاتصال الرئيسية بين المجتمع الدولي وحكومة الصومال. وشدد معظم أعضاء المجلس على الحاجة إلى تحسين حماية حقوق الإنسان في الصومال، ورحب بعض الأعضاء بالخطوات التي اتخذتها الحكومة بالفعل لتحسين حالة حقوق الإنسان. وحث أعضاء المجلس المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته المتصلة بالجزاءات المحددة الأهداف، وتعديل تدابير حظر توريد الأسلحة، والحظر المفروض على الفحم كي لا تكون عائداته مصدراً لإيرادات حركة الشباب. وأكد أحد الأعضاء على ضرورة بذل جهود إضافية أيضاً لمكافحة أعمال القرصنة، والسطو المسلح، واحتجاز الرهائن قبالة سواحل الصومال.

وسلط معظم أعضاء المجلس الضوء على دعمهم للاستعراض المقبل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأشاد جميع أعضاء المجلس بالتضحيات التي بذلتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الصومالية والإثيوبية لدعم السلام في الصومال.

واعتمد المجلس بياناً رئاسياً في نهاية جلسة الإحاطة (S/PRST/2013/7). ورحب المجلس في هذا البيان بالمؤتمر المعني بالصومال الذي عُقد في لندن. وسلط الضوء على شواغل المجلس بشأن حقوق الإنسان في الصومال، بما في ذلك قلقه البالغ إزاء التقارير التي أفادت بقيام جماعات مسلحة بارتكاب أعمال عنف جنسي، بما في ذلك القوات المسلحة الصومالية. ورحب المجلس بنشر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وشدد على توقعه بأن تصبح البعثة متكاملة بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وشجع المجلس حكومة الصومال و"صوماليلاند" على مواصلة الالتزام بالحوار.

ودعا المجلس جميع الأطراف في منطقة جوبا إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات قد تقوّض السلام والاستقرار في الصومال. ورحب المجلس بالتزام حكومة الصومال بقيادة جهود المصالحة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرها من الجهات المعنية.

وفي مشاورات أُحرّيت في ١٣ حزيران/يونيه في إطار بند "مسائل أخرى" استمع المجلس إلى إحاطة قدمها تايي - بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، بشأن الحالة في جوبالاند. وقدم الأمين العام المساعد إحاطة إلى المجلس بشأن تزايد حدة التوتر في مناطق جوبا منذ "انتخاب" أحمد مادوي في ١٥ أيار/مايو "رئيساً" لجوبالاند، وهو انتخاب رفضته حكومة الصومال واعتبرته غير دستوري. وأرسلت الحكومة وفداً رفيع المستوى إلى كيسمايو في ١٦ أيار/مايو ووفداً عسكرياً في ١٧ أيار/مايو. وبلغت التوترات ذروتها في ٧ و ٨ حزيران/يونيه عندما نشب قتال بين لواء راس كامبوني الموالي للسيد مادوي وإحدى الميليشيات المؤيدة لإستين حسن، الذي كان يسعى وزير الدفاع الزائر إلى الاجتماع به (لكنه مُنع من ذلك).

وعرض الأمين العام المساعد المزاعم المتعلقة بقيام العناصر الكينية في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في كيسمايو بتقييد حركة الحكومة الصومالية، وهو ما كان موضع انتقاد شديد من جانب مقديشو فيما يتعلق بدور الكينيين في الصومال. وأرسلت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفداً رفيع المستوى إلى كيسمايو لتقييم الحالة. وأجرى وفد من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية زيارة أيضاً إلى كيسمايو في الفترة من ١٦ إلى ١٩ أيار/مايو، واتصل بمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. واجتمع نيكولاس كاي، الممثل الخاص

للأمين العام للصومال، مع الرئيس حسن شيخ محمود. واتفق الاثنان على ضرورة أن يسود الهدوء، ووجهًا نداءات مشتركة من أجل السلام. واجتمع الممثل الخاص مع السيد مادوبي في ٩ حزيران/يونيه، وكذلك مع الأمين التنفيذي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ورمطان لعمامرة، مفوض الاتحاد الأفريقي، ومع وزير خارجية إثيوبيا. ولا يزال الاحتمال قائماً باندلاع مزيد من أعمال العنف.

وأعرب معظم أعضاء المجلس عن القلق إزاء الحالة في جوبالاند. وسلط معظم الأعضاء الضوء على أهمية التوصل إلى حل للوضع بقيادة حكومة الصومال، وبدعم من جهات أخرى، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وشدد أعضاء المجلس على أن عدم معالجة المسألة يمكن أن تستفيد منه حركة الشباب، وهي حالة ينبغي تجنبها بأي ثمن. وبعد جلسة الإحاطة، أعدَّ أعضاء المجلس بياناً صحفياً صدر في ١٣ حزيران/يونيه. وفي هذا البيان (SC/11032)، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة في مناطق جوبا، ودعوا جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي أعمال قد تهدد السلام والاستقرار في مناطق جوبا. وكرر الأعضاء تأكيد استعدادهم لاتخاذ إجراءات ضد من يقوضون عملية السلام والمصالحة في الصومال.

وفي ١٩ حزيران/يونيه، أصدر أعضاء المجلس بياناً صحفياً (SC/11039) أعربوا فيه عن سخطهم إزاء الهجوم الذي شنته حركة الشباب على مجتمَع للأمم المتحدة في مقديشو. وكرر أعضاء المجلس تأكيد استعدادهم لاتخاذ إجراءات ضد الذين تشكل أعمالهم تهديداً للسلام أو الاستقرار أو الأمن في الصومال.

السودان وجنوب السودان

في ٥ حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن مشاورات بكامل هيئته بشأن المسائل المتصلة بالسودان وجنوب السودان.

وقدم هاييلي منقريوس، المبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان، إحاطة إلى المجلس بشأن آخر التطورات بين السودان وجنوب السودان. وقال المبعوث الخاص إن الدعم الذي يُزعم أن جنوب السودان يقدمه إلى جماعة متمردة تُدعى الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، أصبح موضوع مواجهة علنية. وهدد عمر حسن البشير، الرئيس السوداني، بمنع استئناف تصدير النفط وإنهاء التعاون بشأن اتفاقات أيلول/سبتمبر كنتيجة لذلك. وردَّ جنوب السودان بتوجيه اتهامات مضادة ومواصلة إنكار توفير أي مساعدة للمتمردين السودانيين. وقال منقريوس إن الوقت قد حان للنظر في إنشاء آلية يتولاها طرف ثالث للتحقق بشكل مستقل من الادعاءات.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء التصعيد الأخير في الخطاب الدعائي، وأدانوا أي شكل من أشكال الدعم المقدم إلى الجماعات المتمردة. وقال عدة أعضاء إن أي وقف لإنتاج النفط سيُضر بمصالح الطرفين. ولاحظ بعض أعضاء المجلس مع القلق تدهور الحالة الإنسانية في منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وأكدوا ضرورة إتاحة وصول المساعدات الإنسانية، والوقف الفوري لأعمال القتال والاستئناف العاجل للمحادثات المباشرة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، من أجل معالجة الشواغل السياسية والأمنية والإنسانية. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء تعزيز النشاط العسكري للجبهة الثورية السودانية في جنوب كردفان وشمال كردفان مؤخرًا، وأدانوا بشدة هجمات المتمردین على المدنيين والهيكل الأساسية المدنية. وحث البعض المجلس على النظر أيضًا في فرض جزاءات محددة الهدف على متمردِي الجبهة الثورية السودانية، بمن فيهم الضالعون في عملية اغتيال زعيم الفصيل وأعضاء آخرين في حركة العدل والمساواة (حركة العدل والمساواة - فصيل بشر) في أيار/مايو ٢٠١٣.

وفي ١٤ حزيران/يونيه، أصدر مجلس الأمن بيانًا صحفيًا (SC/11034) أدان فيه بأشد العبارات الهجوم الذي شُنَّ في وقت سابق من ذلك اليوم على قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والمقر المؤقت للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في كادقلي، ودعوا حكومة السودان إلى التحقيق في الحادث على وجه السرعة وتقديم مرتكبيه إلى العدالة.

وفي ٢٠ حزيران/يونيه، قدم كل من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ووكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، فاليري إيموس، إحاطة إلى المجلس في إطار مشاورات معقودة بشأن السودان وجنوب السودان. وأفاد وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام عن التطورات الأخيرة بين البلدين، قائلاً إنه في أعقاب الاتهامات المتبادلة بشأن الدعم المقدم إلى المتمردین في أراضي كل منهما، أعلنت حكومة السودان في ٨ حزيران/يونيه عن التزامها تعليق تصدير النفط من جنوب السودان. وكتب الرئيس ثابو مبيكي، رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، إلى كل من الرئيسين، مقترحًا سبلاً للمضي قدماً بشأن المسائل المتعلقة بالمنازعات على الحدود؛ والادعاءات بدعم المتمردین؛ والدعاية المعادية. ووافقت كلتا الحكومتين على العمل بتلك المقترحات. وفي حين كانت الأزمة العلنية مستمرة، عُقدت مناقشات تقنية بشأن النفط والحدود.

وأفاد وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بأن القتال بين قوات حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال قد اشتد خلال الأسبوعين الماضيين في المنطقة المحيطة بكادقلي، مع ورود أنباء عن إطلاق قذائف وقصف جوي.

وأصيب مجمّع الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها بقذائف في ١٤ حزيران/يونيه، مما أدى إلى مقتل أحد أفراد حفظ السلام من قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وإصابة اثنين آخرين بجراح. واعترفت الجبهة الثورية السودانية بقصف كادقلي، لكنها قالت إنها كانت تستهدف منشأة عسكرية مجاورة. وإضافة إلى ذلك، وقع هجوم في ١٢ حزيران/يونيه تسبّب في انفجار في محطة للوقود على خط أنابيب النفط شرقي دفرة.

وأفادت وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية عن الزيارة التي قامت بها إلى السودان في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ أيار/مايو، حيث لا تزال الحالة الإنسانية معقدة. وقالت إن الاحتياجات الإنسانية كبيرة؛ فعلى سبيل المثال، لقد تعرض إلى الآن، في عام ٢٠١٣، عدد من الناس للتشرد في دارفور. بما يزيد على عددهم في السنتين السابقتين معاً. ولم يمؤّل النداء الإنساني من أجل السودان لعام ٢٠١٣، حتى الآن، سوى بنسبة ٣٧ في المائة. وفي الوقت نفسه، تصل المساعدة حالياً إلى أعداد كبيرة من المحتاجين في دارفور. وكررت وكالة الأمين العام إدانتها للهجمات على المدنيين في النيل الأزرق وجنوب كردفان وشمال كردفان، ودعت إلى احترام القانون الإنساني الدولي. وقالت إنه حدث بعض التحسن في إتاحة الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، ولكن يمكن إجراء مزيد من التحسينات في هذا الصدد، ولم تتوفر إمكانية للوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال. وقالت إن كلا الجانبين أشارا إلى استعدادهما للعمل مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على سبيل المثال، في حملة للتحصين ضد شلل الأطفال، ولكن لم يتحقق أي تقدم في هذا الشأن حتى الآن. وقالت إن المحادثات التي عقدها في الخرطوم مع الرئيس البشير كانت بناءة وإنها تريد الآن أن ترى نتائجها تُترجم إلى أفعال.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء تزايد حدة التوتر بين السودان وجنوب السودان. ولاحظ عدة أعضاء أن وقف إنتاج النفط سيؤثر سلباً في كلا البلدين. وقالوا إنه ينبغي أيضاً أن يستخدم البلدان الآليات القائمة لحل النزاعات والمنازعات، ورحبوا بالمقترحات التي قدمها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. وقال عدة أعضاء في المجلس إنه ينبغي وقف جميع أشكال الدعم الخارجي المقدم إلى المتمردين، في حين حث البعض المجلس على النظر في فرض جزاءات محددة الهدف على المتمردين في السودان. أعرب معظم أعضاء المجلس عن القلق إزاء الحالة الإنسانية، وشدد عدة أعضاء على ضرورة الوقف الفوري لأعمال القتال واستئناف المحادثات المباشرة بشأن المنطقتين. وقال البعض إن من شأن ذلك أن يهيئ الظروف المواتية للتوصل إلى تسوية سياسية وإتاحة إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأراضي التي يسيطر عليها المتمررون.

المحكمة الجنائية الدولية/السودان

في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، قدمت فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، إحاطة إلى المجلس في جلسة مفتوحة بشأن تقريرها السابع عشر عن الحالة في دارفور. وأعربت عن مشاعر الإحباط والقلق والأسف لعدم اتخاذ أي إجراء واستمرار حالة الشلل داخل المجلس في ظل اشتداد مخنة ضحايا الجرائم المرتكبة في دارفور. وأعربت المدعية العامة عن قلقها لتعرض ٣٠٠.٠٠٠ شخص للتشرد في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٣، وهو ما يتجاوز عدد المشردين في العامين الماضيين.

وأبلغت المدعية العامة عن الأنشطة القضائية المضطلع بها مؤخراً، بما في ذلك الاستعدادات للمحاكمة في قضية عبد الله بندا. ويواصل مكتب المدعية العامة رصد الحالة في دارفور، بما في ذلك ما يتعلق بالجرائم المرتكبة حالياً؛ والمزاعم بشأن شن عمليات قصف جوي وهجمات برية استهدفت المدنيين أو أصابتهم بشكل عشوائي؛ والانتشار المزعوم للعنف الجنسي والجنساني على نطاق واسع؛ والجرائم المزعومة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، وأفراد المجتمع المدني، والقادة المجتمعيين؛ والمزاعم بشأن اختطاف العاملين في قطاع المساعدة الإنسانية وأفراد حفظ السلام وشن هجمات ضدهم؛ والمزاعم المتعلقة بإخضاع جماعات عمداً لأحوال معيشية يُقصد بها هلاكها الفعلي. وأعربت المدعية العامة أيضاً عن قلقها إزاء الضلوع الجاري لأشخاص صدرت في حقهم قرارات اتهام في الجرائم المزعومة في السودان. وأشارت إلى ورود أنباء عن وجود المتهم علي كوشيب في موقع شن هجوم على بلدة أبو جرادل، حيث قُتل ما يزيد على ١٠٠ مدني وأصيب عدد كبير من الناس بجراح، وشُرِّد ٣٠.٠٠٠ شخص.

وأحاط مكتب المدعية العامة علماً بالأنباء الواردة عن قيام حكومة السودان بملاحقة المتمردين قضائياً، لكنه ذكر أنه لم تجر أي ملاحقات حقيقية بشأن الجرائم المنهجية المرتكبة من جانب القوات الحكومية. ورأى أنه في حال تنفيذ التوصيات التي قدمها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ فيما يتعلق بنظام العدالة، سيُقطع شوط طويل في مواجهة التحدي المتمثل في تعمد فرض الإفلات من العقاب والتسامح إزاءه.

وأبلغت المدعية العامة عن استمرار حكومة السودان في عدم تنفيذ أوامر إلقاء القبض الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية. وأعربت عن قلقها إزاء الرحلات المتكررة التي يقوم بها الرئيس البشير، ولا سيما إلى تشاد، وأشارت إلى القرار الصادر عن دائرة الإجراءات التمهيدية في ٢٦ آذار/مارس والذي يفيد بعدم تعاون تشاد مع المحكمة من خلال رفض إلقاء القبض على الرئيس البشير وتسليمه. ولاحظت المدعية العامة أن العلاقة بين المجلس والمحكمة

بدأت تتعزز بطريقة إيجابية ولكن ما زال يتعين بذل المزيد من الجهود في هذا الاتجاه. ورأت أنه ينبغي للمجلس اعتماد تدابير ملائمة في إطار الولاية المنوطة به لكفالة تقديم الهاربين السودانيين إلى المحاكمة في وقت قريب. ودعت المدعية العامة المجلس إلى كفالة امتثال السودان للقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، وحثت جميع الدول على التعاون مع المحكمة، وشجعت المجلس على المشاركة مع جميع المنظمات المعنية في معالجة الحالة في دارفور، بما في ذلك المحكمة.

وأثنى أعضاء المجلس على المدعية العامة للتقدم الذي أحرزه مكتبها، وأعربوا عن آرائهم بشأن الحالة في دارفور. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقه إزاء عدم تنفيذ أوامر إلقاء القبض حتى الآن، وعدم تعاون السودان ودول أخرى مع المحكمة، وأكدوا ضرورة قيام المجلس بالنظر في اتخاذ تدابير إضافية لكفالة التعاون. ودعا أعضاء آخرون في المجلس إلى إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وأدلى الممثل الدائم للسودان ببيان.

آسيا

أفغانستان

في ١١ حزيران/يونيه، أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً (SC/11030) أدان فيه بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي وقع في ١١ حزيران/يونيه بالقرب من مبنى المحكمة العليا في كابل، وأسفر عن سقوط عدد من القتلى والجرحى، بما في ذلك في صفوف النساء والأطفال الأفغان، والذي أعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عنه. وكرر أعضاء المجلس الإعراب عن قلقهم البالغ إزاء التهديدات التي تشكلها حركة طالبان وتنظيم القاعدة والجماعات المسلحة غير المشروعة بالنسبة للسكان المحليين، وقوات الأمن الوطنية، والجهود العسكرية الدولية، وجهود المساعدة الدولية في أفغانستان.

وفي ٢٠ حزيران/يونيه، قدم الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، يان كوبيتش، إحاطة إلى المجلس في جلسة علنية بشأن الحالة في أفغانستان، استند فيها إلى تقرير الأمين العام (A/67/889-S/2013/350). وذكر الممثل الخاص أن قوات الأمن الأفغانية قد دخلت المرحلة الأخيرة من تولي زمام المسؤولية عن الأمن في جميع أنحاء البلد، لكن هناك عناصر مناوئة للحكومة تسعى إلى تعطيل هذه الجهود من خلال استهداف أفراد الأمن وترويع المدنيين. وأضاف أن الإصابات في صفوف المدنيين قد ازدادت، وأن نسبة كبيرة منها ناجمة عن أعمال العناصر المناوئة للحكومة.

وذكر الممثل الخاص للأمين العام أن الآمال معقودة على إيجاد حل في وقت قريب للشواغل المشروعة بشأن إنشاء مكتب لحركة طالبان في الدوحة، مما سيؤدي إلى عقد محادثات مباشرة بين المجلس الأعلى للسلام وحركة طالبان. وأشار إلى أن التوترات القائمة بين أفغانستان وباكستان مثيرة للقلق.

وأضاف الممثل الخاص للأمين العام أن اجتماع كبار المسؤولين في تموز/يوليه بشأن إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة يتعين أن يؤدي إلى تنشيط برنامج العمل. ومن الأهمية بمكان التأكيد على الطابع المتبادل للالتزامات. ورأى أن استمرار التأخير في إقرار التشريعات الانتخابية مثير للقلق، إذ من الضروري نشر تلك التشريعات قبل العطلة الصيفية للجمعية الوطنية. وسيطلب إحراز تقدم في هذا الاتجاه مشاركة استباقية من جانب الحكومة.

وقال الممثل الدائم لأفغانستان إن حكومة أفغانستان وافقت على فتح مكتب لحركة طالبان في الدوحة على أساس أن محادثات السلام ستجري وفقاً لمجموعة معينة من المبادئ، وبوصف المكتب مكاناً لإجراء المفاوضات بين حركة طالبان والمجلس الأعلى للسلام، وباعتبار أن المكتب لن يُستخدم لأغراض التمثيل الرسمي لحركة طالبان. لكن حكومة أفغانستان ترى أن افتتاح مكتب حركة طالبان جرى بطريقة تتعارض مع تلك المبادئ. ولذا قررت هذه الحكومة عدم مشاركة المجلس الأعلى للسلام في محادثات السلام في ظل الظروف التي أحاطت بفتح مكتب حركة طالبان، وقررت الإعلان عن تعليق المفاوضات بشأن الاتفاق الأمني الثنائي مع الولايات المتحدة. وشدد الممثل الدائم أيضاً على التهديد الذي يشكله الإرهاب للسلام والاستقرار في أفغانستان والمنطقة. وأعرب أعضاء المجلس، والدول غير الأعضاء في المجلس التي شاركت في المناقشة، عن الأمل في التغلب على الخلافات المحيطة بافتتاح مكتب حركة طالبان وإحراز تقدم في عملية السلام بقيادة أفغانستان.

ورحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في العملية الانتقالية على الصعيد الأمني، وأدانوا الهجمات الإرهابية الأخيرة التي شنتها حركة طالبان وسائر الجماعات المسلحة غير المشروعة. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء ارتفاع عدد الإصابات في صفوف المدنيين.

وشدد أعضاء المجلس على أهمية إجراء انتخابات شاملة وذات مصداقية وشفافة، وأعربوا عن الشواغل المتعلقة بإحراز تقدم في الاستعدادات لها، بما في ذلك التأخيرات في إقرار التشريعات الانتخابية. وأكد بعض أعضاء المجلس أهمية إحراز تقدم في ضوء إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، مما يشمل حقوق الإنسان، وركزوا على أهمية عقد اجتماع استعراضي لكبار المسؤولين في كابل، في ٣ تموز/يوليه.

وشدد أعضاء المجلس على أهمية التعاون الإقليمي والقيمة التي يكتسبها، بما في ذلك الجهود المبذولة في إطار عملية اسطنبول ومنظمة شنغهاي للتعاون. وأشار بعض أعضاء المجلس إلى التحديات الناجمة عن زراعة المخدرات والاتجار بها، وأعربوا عن قلقهم إزاء التطورات المبيّنة في تقرير الأمين العام، بما في ذلك الزيادة في زراعة الخشخاش.

الشرق الأوسط

العراق والكويت

في ٢٧ حزيران/يونيه، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣) الذي يقضي بنقل النظر في مسألتَي الأشخاص المفقودين والممتلكات المفقودة من الفصل السابع من الميثاق إلى الفصل السادس منه، تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وإنهاء ولاية المنسق الرفيع المستوى المعني بمسألة إعادة أو عودة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاقهم إلى أوطانهم. وفي هذا القرار، رحب مجلس الأمن بالتعاون القائم بين الطرفين وبالجهود الرامية إلى حل المسائل المعلقة المتصلة بالحدود، والتعويضات، وطلب إلى حكومة العراق تيسير البحث عن الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة الذين لا يزال مصيرهم غير معروف أو البحث عن رفاقهم ومواصلة الجهود للبحث عن الممتلكات الكويتية المفقودة. وفي أعقاب اتخاذ القرار، خاطب وزير خارجية العراق، هوشيار زيباري، المجلس، وعرض الخطوات التي اتخذها العراق لحل المسائل المعلقة، وأكد مجدداً التزام العراق بالبحث عن المفقودين ومواصلة دفع التعويضات للكويت على نحو ما حددته لجنة الأمم المتحدة للتعويضات.

وفي ٢٧ حزيران/يونيه أيضاً، أجرى المجلس مشاورات بكامل هيئته بشأن الحالة القائمة بين العراق والكويت، واستمع إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، أوسكار فرنانديز - تارانكو. وذكر الأمين العام المساعد أن قرار المجلس باتخاذ القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣) مهد الطريق للعراق من أجل استعادة مكانته الدولية وتحسين علاقاته مع الكويت، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الطابع الإنساني لمسألة الأشخاص المفقودين والممتلكات المفقودة من خلال الطلب إلى العراق مواصلة البحث. وأشار إلى جهود العراق الجديرة بالثناء للبحث عن المفقودين، على نحو ما أظهرته أعمال الحفر في موقع الخميسية، رغم الإعراب عن خيبة أمله لعدم العثور على المحفوظات الكويتية حتى الآن. ورأى أنه يتعين، على الأقل، تحديد ما آلت إليه تلك المحفوظات؛ وأنه ينبغي للاجتماعات الفصلية المعقودة بين اللجنتين العراقية والكويتية المنشأتين لغرض تنسيق البحث أن تساعد في الجهود المبذولة في هذا الصدد.

ورحب أعضاء المجلس بإنجاز صيانة الحدود وبتحويل أموال في شكل تعويضات إلى المواطنين العراقيين المتأثرين بتعليم الحدود في عام ١٩٩٣، وأثنوا على الجهود العراقية، والمرونة الكويتية، ودعوا في الوقت نفسه إلى مواصلة أعمال البحث. وأعربوا أيضاً عن تقديرهم لدور المنسقين السابقين الرفيعي المستوى في تمهيد الطريق لإحراز تقدم. وأشار بعض أعضاء المجلس إلى أن المجلس، في هذه الحالة، قد أنجز ولايته المتمثلة في تعزيز السلام والأمن الدوليين. وأثار عدد من أعضاء المجلس مسألة تدهور الأمن في العراق، ورأوا أنه يتعين على المجلس أن يظل يقظاً.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

عقد مجلس الأمن، في ٢٥ حزيران/يونيه، جلسته الشهرية بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وقدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية إحاطة إلى المجلس في جلسة علنية. وتلت الإحاطة مشاورات للمجلس بكامل هيئته.

وقال الأمين العام المساعد إن أصداء النزاع الدائر في سوريا تتردد في المنطقة بأسرها. ولا يمكن للمجلس وللأمم المتحدة بوجه عام أن يستسلما للأمر الواقع وأن يتركا الشعور بالعجز الجماعي يطغى على إحساسهما بالمسؤولية. وأشار إلى أن قادة مجموعة البلدان الثمانية توصلوا إلى تفاهم لإيجاد حل سياسي في الجمهورية العربية السورية، التزموا فيه بجمع الأطراف السورية حول طاولة المفاوضات، وتعهدوا بتقديم مبلغ إضافي قدره ١,٥ بليون دولار في شكل معونة إنسانية. ولا يقل إلحاحاً عن ذلك إيجاد حل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني وضمن الحل على أساس وجود دولتين. وأثنى الأمين العام المساعد على الجهود المستمرة التي يبذلها وزير خارجية الولايات المتحدة، جون ف. كيري، وقال إن ثمة حاجة إلى إتاحة بيئة مواتية على أرض الواقع، بما في ذلك اتخاذ خطوات لبناء الثقة. وأعرب عن القلق إزاء الإعلانات الصادرة مؤخراً عن بناء مستوطنات، والهجمات التي شنها المستوطنون، وإطلاق ستة صواريخ من غزة إلى داخل إسرائيل في ٢٣ حزيران/يونيه.

وفيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية، لاحظ الأمين العام المساعد للشؤون السياسية أن الحالة العامة مستمرة في التدهور نتيجةً للمواجهة العسكرية العنيفة الجارية. وذكر أن لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية كررت، في تقريرها المؤرخ ٤ حزيران/يونيه، التأكيد بأن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان متواصلة بلا هوادة. وتوفر مشاركة مقاتلي حزب الله داخل الجمهورية العربية السورية زحماً جديداً للنهج العسكري الذي تتبعه الحكومة وتسهم في التوترات الطائفية والسياسية في جميع أنحاء المنطقة، في حين أفادت تقارير بأن عناصر

لبنانية أخرى توفر الدعم أيضاً للجانب الآخر، وقد أُبلغ كذلك عن أن مقاتلين من بلدان أخرى يشاركون في النزاع. وشدد الأمين العام المساعد على أن البيانات المتعلقة بزيادة الدعم العسكري المقدم إلى الجانبين في النزاع لا تشي إلا بمزيد من التصعيد، وأن التوصل إلى حل سياسي وحده يمكن أن يضع حداً للعنف في البلد ولمعاناة الشعب السوري. وقد عقد ممثلو الأمم المتحدة والاتحاد الروسي والولايات المتحدة اجتماعاً في جنيف، في ٢٥ حزيران/يونيه، لمناقشة السبل الكفيلة بنجاح مؤتمر جنيف بشأن الجمهورية العربية السورية. وما زالت بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية غير قادرة على القيام بأنشطتها لتقصي الحقائق داخل البلد نظراً لعدم صدور إذن من الحكومة لإتاحة الوصول إلى المواقع. ويساور الأمين العام القلق أيضاً إزاء الأثر السلبي للنزاع السوري على لبنان.

وفي أعقاب جلسة الإحاطة، عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته. وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أعرب الأعضاء عن تأييدهم للجهود التي يبذلها السيد كيري. وأعرب بعض الأعضاء عن القلق إزاء الأثر السلبي الذي قد يترتب على الحوادث الأخيرة في عملية السلام. وأكدوا أهمية الحوار وبناء الثقة بين الجانبين. ودعا بعض الأعضاء إسرائيل إلى وقف أنشطتها الاستيطانية ورفع القيود المفروضة على قطاع غزة. وفيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية، أكد جميع الأعضاء من جديد ضرورة التوصل إلى حل سياسي. وأثار عدد من الأعضاء الشواغل المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والحاجة الملحة لإيصال المساعدة الإنسانية. وأشار بعض أعضاء المجلس إلى أن مشكلة تحوّل النزاع السوري إلى نزاع إقليمي تفاقمت بسبب مشاركة حزب الله العلنية في القتال إلى جانب النظام السوري وما خلفه ذلك من أثر على استقرار لبنان. وأعرب آخرون عن القلق إزاء تدفق المقاتلين والأسلحة إلى جماعات المعارضة المسلحة، فضلاً عن الأنشطة الإرهابية التي تزداد خطورة.

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

في ١٨ حزيران/يونيه، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى مجلس الأمن في جلسة مشاورات مغلقة تناولت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وأفاد أن حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة تشتبكان الآن يومياً في الجولان. وأضاف أنه من غير المقبول وجود قوات أو معدات عسكرية غير تابعة لقوة مراقبة فض الاشتباك في المنطقة الفاصلة. ويجب أن يكفل الطرفان في اتفاق فض الاشتباك لعام ١٩٧٤ بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية سلامة أفراد قوة الأمم المتحدة وحرية تنقلهم. ورأى أن وقف

إطلاق النار القائم منذ ٣٩ عاماً معرض لخطر حقيقي. وفي المستقبل، ستركز القوة أنشطتها على المراقبة الثابتة والاتصال والإبلاغ. وتعزز إدارة عمليات حفظ السلام زيادة عدد القوات إلى ١ ٢٥٠ فرداً، وتعزيز القدرات التقنية، وتجهيز أفراد حفظ السلام برشاشات مركّبة على ناقلات أفراد مصفحة وبدرع معززة واقية من الرصاص، وذخيرة إضافية. وقواعد الاشتباك واضحة: فاللجوء إلى القوة المميتة جائز دفاعاً عن النفس. وأضاف وكيل الأمين العام أنه يجب وضع حد لسرقة معدات الأمم المتحدة وللهجمات التي تُشن على مركباتها. واختتم إحاطته بإطلاع أعضاء المجلس على نتائج التقييم الذي أجراه مكتب الشؤون القانونية والذي يفيد بأنه لا يمكن للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، بموجب أحكام البروتوكول الملحق باتفاق فض الاشتباك لعام ١٩٧٤، المساهمة بقوات دون تعديل البروتوكول، مما يتطلب موافقة الطرفين. ورحب أعضاء المجلس بتوصيات الأمين العام، وشددوا على ضرورة احترام اتفاق فض الاشتباك وضمن أمن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

وفي ٦ حزيران/يونيه، أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً (SC/11027) أدان فيه بشدة القتال العنيف في المنطقة الفاصلة في الجولان، الذي أدى إلى إصابة اثنين من حفظة السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة بجروح.

وفي ٢٧ حزيران/يونيه، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٠٨ (٢٠١٣) الذي حدد بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر، وشدد على ضرورة تعزيز سلامة القوة وأمنها، وأقرّ توصية الأمين العام بالنظر في إجراء مزيد من التعديلات في وضع البعثة وعملياتها، فضلاً عن تنفيذ تدابير تخفيفية إضافية لتعزيز قدرات القوة على الدفاع عن النفس، بما في ذلك زيادة قوام القوة إلى أقصى حد ممكن.

اليمن

قدم جمال بن عمر، المستشار الخاص للأمين العام بشأن اليمن، إحاطة إلى المجلس في إطار مشاورات مغلقة عُقدت في ١١ حزيران/يونيه. وفيما يتعلق بالحوار الوطني، قال المستشار الخاص إن الأفرقة العاملة التسعة قد أحرزت تقدماً كبيراً على صعيد أنشطة الاتصال (التقت بـ ١٢ ٥٠٠ شخص في ١٨ محافظة) والتوصيات (قدمت ١٠٠ توصية إلى الجلسة العامة). ولا تزال الانقسامات قائمة بشأن المواضيع المثيرة للخلاف المتصلة بالجنوب وصعدة. ومن شأن اللجنة المعنية بتحقيق توافق الآراء المنشأة حديثاً أن تشكل أداة هامة لتزج فتيل التوتر. ولا يزال يتعين على الحكومة إنشاء لجنة للتحقيق في الأحداث التي وقعت في عام ٢٠١١ أو اعتماد قانون بشأن العدالة الانتقالية.

ويلزم اتخاذ المزيد من تدابير بناء الثقة في الجنوب لمعالجة المظالم التي ارتكبت في الماضي ووقف الزيادة في أعمال العنف. وثمة أدلة تشير أيضا إلى تزايد الأنشطة التي يقوم بها في حضرموت تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، فضلاً عن قيام الذين يسعون إلى تعطيل العملية الانتقالية بتخريب الهياكل الأساسية. ويسبب الانقطاع في التيار الكهربائي وعدم توافر الخدمات الأساسية مشاعر الإحباط على نحو متزايد.

وفيما يخص الحالة الإنسانية، أثنى المستشار الخاص على الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية، ولكنه أضاف أن خطة الاستجابة لم تموّل حتى الآن سوى بنسبة ٣٠ في المائة. ولا يزال المشردون داخليا يشكلون تحدياً في الشمال. والحاجة ماسة إلى زيادة المساعدات، والوفاء بتعهدات مجموعة أصدقاء اليمن، وإحراز تقدم في تنفيذ إطار المساءلة المتبادلة.

وتكلم أعضاء المجلس بلغة رافعة للكلفة، وأكدوا على وحدتهم، وعلى دعمهم للعملية السياسية الشاملة للجميع. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقه من عدم وفاء الجهات المانحة بتعهداتها حتى الآن، ومن وجود أدلة على تهريب أسلحة إيرانية إلى اليمن. وأوصى أحد الوفود بدعوة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بعد شهر رمضان.

أوروبا

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

في ١٤ حزيران/يونيه، قدم فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إحاطة إلى مجلس الأمن عن الحالة في كوسوفو. وكانت هذه الجلسة هي أول جلسة لمجلس الأمن منذ الاتفاق الأول بشأن المبادئ الناظمة لتطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا وخطة التنفيذ اللاحقة المتفق عليها. وأدى بيان كل من رئيس وزراء كوسوفو، هاشم تقي، ورئيس وزراء صربيا، إيفيكا داتشيتش.

ورحب الممثل الخاص للأمين العام بالتقدم المحرز في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، وأشار إلى التزام الجانبين بعدم عرقلة التقدم في محادثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وسادت ثقافة التوافق والاحترام المتبادل بين الطرفين، وكانت الإشارات إلى إحراز تقدم مشجعة. وشدد الممثل الخاص على أن التصميم والمثابرة ضروريان للحفاظ على روح التوافق والاحترام المتبادل، فيما يمضي كلا الجانبين باتفاقهما قدما وينفذانه وفقا للخطة

الموقعة في ٢٢ أيار/مايو. وشدد الممثل الخاص للأمين العام على أهمية مشاركة المجتمع الدولي المستمرة في هذا الصدد. وشدد أيضا على أن البعثة تبذل جهودا لكفالة أن تسهم أنشطتها في تهينة بيئة مواتية، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين، من أجل تنفيذ الاتفاق. بيد أن الأمين العام لاحظ، في تقريره، أن التهديد المتمثل في عدم الاستقرار لا يزال قائما في المناطق الحساسة، سواء في شمال نهر إيبار أو جنوبه. وبظل الوضع هشاً فيما إحراز التقدم ليس أمراً مؤكداً.

وقدم السيد داتشيتش تقييماً للحالة الأمنية في شمال كوسوفو، وذكر أنه أُفيد عن وقوع ٦٠ هجمة من الهجمات ذات الدوافع الإثنية في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٣، أي بزيادة قدرها ٢٠ هجمة مقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠١٢. ولا تزال الشواغل قائمة بشأن البطء الشديد لإحراز تقدم في عودة المشردين داخليا، والهجمات على الكنيسة الأرثوذكسية الصربية، وقيام كوسوفو بتحويل الأصول العامة إلى القطاع الخاص. ودعا السيد داتشيتش إلى أن تظل ولاية البعثة على حالها دون تغيير، وإلى تعزيز أنشطتها، مع إعرابه عن تفهمه لأسباب فرض القيود المقررة على الميزانية. وقال إنه حريص على التنويه بالتقدم الذي أُحرز مؤخرا، وأعرب عن اعتقاده الراسخ بأن المفاوضات قد تؤدي إلى حل مقبول لدى الجميع.

وذكر السيد تقي في الكلمة التي ألقاها أن كوسوفو ملتزمة بالعمل مع صربيا من أجل كفالة تنفيذ الاتفاق، وهي تتطلع إلى أن تخطو خطواتها الأولى على طريق الاندماج الأوروبي. وقد أدى إنشاء مكثي اتصال إلى إقامة علاقات جيدة تتجاوز المستوى المؤسسي، وسيتم تمثيل كوسوفو على مستوى السفراء في صربيا للمرة الأولى. وكان للانتخابات المحلية والبلدية التي أُجريت في تشرين الأول/أكتوبر دور فعال في إقامة سيادة القانون وبسط الشرعية الديمقراطية في جميع أنحاء كوسوفو. وفي ضوء التقدم المحرز مؤخرا، شجع السيد تقي مجلس الأمن على النظر في اتخاذ قرار في المستقبل القريب بإنهاء أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأشار إلى الاعتراف الأخير لكل من جمهورية ترازيا المتحدة وغيانا واليمن باستقلال كوسوفو.

وأيد جميع أعضاء المجلس الاتفاق المبرم في ١٩ نيسان/أبريل الذي يسرته الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، كاثرين آشتون. وهنأ معظم أعضاء المجلس كلاً من السيد تقي والسيد داتشيتش، ورحبوا بالتقدم المحرز مؤخرا، ولكنهم حثوا على توخي الحذر في ظل التوترات السائدة، وبخاصة في شمال كوسوفو. وشدد بعض الأعضاء على أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يُعدّ الأساس القانوني لحل مسألة كوسوفو وأن الجهود الرامية إلى حل هذه

المسألة ينبغي أن تُبذل ضمن إطار ذلك القرار، حيث أشار أحد الأعضاء إلى أن مجلس الأمن وحده يملك سلطة اتخاذ قرارات بشأن مسألة مركز كوسوفو. وسلط بعض الأعضاء الضوء على مسألة الاتجار بالأعضاء البشرية، وأضافوا أنهم سيرصدون عن كثب التقدم المحرز في التحقيق الذي تقوده بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو؛ ودعا أحد الأعضاء إلى مشاركة الأمم المتحدة في التحقيق. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للجهود المستمرة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتنفيذ ولايتها؛ وشدد بعض أعضاء المجلس على أن للبعثة دوراً تؤديه في تنفيذ الاتفاق المبرم في ١٩ نيسان/أبريل.

عدم الانتشار

تجديد ولاية فريق الخبراء المنشأ عملاً بالفقرة ٢٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)

في ٥ حزيران/يونيه، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١٠٥ (٢٠١٣) الذي مدد فيه ولاية فريق الخبراء المنشأ عملاً بالفقرة ٢٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) حتى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٤، مما يساعد اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) في أعمالها لسنة أخرى، وأعرب المجلس عن اعتزامه إجراء استعراض لولاية فريق الخبراء واتخاذ الإجراء المناسب فيما يتصل بتمديدتها في موعد أقصاه ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

المسائل المواضيعية والمسائل الأخرى

الإحاطات المقدمة من إدارة الشؤون السياسية ("استكشاف الآفاق")

في ٤ حزيران/يونيه، قدّم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية إحاطة إلى المجلس في جلسة مغلقة بشأن منطقة الساحل والعراق والكويت والجمهورية العربية السورية، مع التركيز على الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر ثانٍ في جنيف. وفيما يتعلق بمنطقة الساحل، قال إن العلاقة بين التنمية والأمن في منطقة الساحل واضحة أكثر منها في أي منطقة أخرى، وإن عدم التصدي بطريقة كلية للتحديات الإنسانية والأمنية والإنمائية وفي مجال الحوكمة قد يفضي إلى المزيد من عدم الاستقرار. وقد وضعت الأمم المتحدة استراتيجية ترمي إلى دعم حكومات المنطقة وشعوبها في سعيها إلى معالجة أسباب عدم الاستقرار في الأمد الطويل. واتفق جميع أعضاء المجلس على أهمية كل من استراتيجية منطقة الساحل التي طال انتظارها والتعاون داخل المنطقة.

وفيما يتعلق بالعراق والكويت، أعرب الأمين العام المساعد للشؤون السياسية عن تأييده للتقدم المحرز في العلاقات بين البلدين. فعقب الانتهاء من أعمال صيانة الحدود والتوقيع على مذكرة تفاهم بشأن أعمال الصيانة في المستقبل، نشأت "فرصة تاريخية"

لتطبيع العلاقات. وقد توصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إلى اتفاق مع حكومة العراق على دفع تعويضات للمواطنين العراقيين الذين أُعيد إسكانهم في مناطق أخرى نتيجةً لتعليم الحدود منذ أكثر من ٢٠ سنة. وأشار الأمين العام المساعد إلى أن البلدين قد توصلاً، إضافةً إلى ذلك، إلى اتفاق لنقل النظر في مسألتَي الأشخاص المفقودين والممتلكات المفقودة من أحكام الفصل السابع من الميثاق إلى أحكام الفصل السادس منه، تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة. ووصف الحالة السياسية في العراق بأنها "مثيرة للقلق"، حيث إن المظاهرات قد دخلت في شهرها السادس. وبناءً على طلبات مقدمة من الحكومة والمتظاهرين، تُكثف البعثة اتصالاتها بالكتل السياسية والزعماء الدينيين والمتظاهرين لكي يتسنى لها الاضطلاع بدور تيسيري. وأحاط أعضاء المجلس علماً بالحالة الداخلية المتدهورة في العراق، ورحّبوا بالتطورات الإيجابية في العلاقات بين العراق والكويت.

وفيما يتعلق بعقد مؤتمر ثانٍ في جنيف، رحّب الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بإعلان الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، في ٧ أيار/مايو، عن مساعيهما لعقد مؤتمر في جنيف، وهو ما اعتبر الأطراف أنه يتيح أفضل فرصة منذ عام تقريباً للتوصل إلى حل عن طريق التفاوض. وقال الأمين العام المساعد أيضاً إن قلقاً كبيراً يساور الأمين العام بشأن تأثير النزاع السوري على لبنان. وأجمع أعضاء المجلس على دعم المبادرة المشتركة للولايات المتحدة والاتحاد الروسي، ورحبوا بمشاركة الأمم المتحدة فيها.

حفظ السلام: الإحاطات المقدمة من قادة القوات

في ٢٦ حزيران/يونيه، قدم قادة قوات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إحاطات إلى المجلس عن الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة؛ والتعاون فيما بين البعثات؛ وتقييمات التدريب السابق للنشر داخل البعثات. وأفاد الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز بأن طائرات صغيرة بلا طيار ستصل في وقت وشيك إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن المتوقع أن تساعد البعثة على إنجاز المهام التي أصدر مجلس الأمن تكليف بها في القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣). وقال إن البعثة ستستعين بتلك الطائرات لكشف مواقع وتحركات القوات المعادية للحكومة، وتعقب قوافلها وتحديد المهابط السرية للطائرات؛ وهي بذلك ستعمل على تعبئة الإنذار المبكر بشأن نوايا الجماعات المسلحة. وستردع الطائرات بلا طيار الأعمال العدائية من خلال قدرتها على التحليق فوق مناطق حساسة ونائية لساعات عديدة. لكن الفريق دوس سانتوس كروز أضاف أن هناك حدوداً لما يمكن أن تحقّقه هذه الطائرات بمفردها، وأنها جزء من مجموعة من

التدابير والأدوات الرامية إلى مساعدة البعثة على تحقيق أهدافها. وبوجه عام، قال إنه يجب عدم إتاحة المجال لتجاوز القدرات التي تملكها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إذا أُريد لها أن تظل فعالة، بالنظر إلى أن القوات الهدامة بدأت تستعمل التكنولوجيا المتطورة باستمرار. وأضاف قائلاً إن بعض التكنولوجيات قد تكون مفيدة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لكنها قد لا تتلاءم بالقدر نفسه مع النشر في البعثات الأخرى. وتكلم اللواء ليونارد موريوكي نغوندي عن الحاجة إلى إجراء تقييم للتدريب السابق للنشر داخل البعثات الموجه إلى حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، من أجل تحديد ومعالجة الثغرات في القدرات، وتقييم إجراءات الاستدامة التي تتخذها الوحدات فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات. وتكلم اللواء محمد إقبال آسي عن السبل التي، بالتماسها، يمكن أن يكون للتعاون المقرر فيما بين البعثات أثر في إدارة الأزمات في البعثات. وقال إن التعاون بين البعثات يتيح الاستخدام الأمثل للأصول المتوافرة (على نحو ما أظهره النقل المؤقت للأفراد والأصول من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار)؛ وإجراء مراقبة مشتركة للحدود؛ وتعزيز التعاون المحلي من خلال إتاحة منتدى للاتصال والتنسيق وتبادل المعلومات واستعراض نقاط العمل المتفق عليها. وناقش أعضاء المجلس هذه المواضيع في جلسة لاحقة لتبادل الآراء، أعرب خلالها العديد من الأعضاء عن تأييدهم للتعاون بين البعثات، في حين رأى البعض الآخر أن هذا التعاون ينبغي أن يكون تدبيراً مخصصاً للاستجابة لحالات الأزمات لا حلاً طويلاً الأمد. وأعرب أعضاء أيضاً عن تأييدهم لإجراء تقييمات للتدريب السابق للنشر داخل البعثات، وأشار عدد من أعضاء المجلس إلى الفائدة المحتملة أن تجنّبها عمليات حفظ السلام من التكنولوجيات الجديدة. وشدد وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على أهمية حسن الأداء، وذكر أن إدارة عمليات حفظ السلام تعمل على إعداد عدد من الأدلة التي تستهدف معالجة مسائل الأداء.

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

في ١٢ حزيران/يونيه، عقد المجلس مناقشة للنظر في تقارير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. واستمع المجلس إلى إحاطات قدمها كل من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (القاضي تيودور ميرون) والمدعي العام للمحكمة (سيرج براميرتز)، ورئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (القاضي فاغن يونسن) والمدعي العام للمحكمة (حسن بو بكر جالو)، عن التقدم الذي أحرزته المحكمتان في تنفيذ استراتيجيتهما لإنجاز المحاكمات والانتقال إلى الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية.

وتناول السيد ميرون استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وعمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وألقى الضوء على القضايا التي أُجرت منذ تقديم تقريره السابق، وذكر أنه لم يتبق سوى أربع محاكمات (لم ينجز ثلاث منها بسبب تأخر إلقاء القبض على المتهمين)، بالإضافة إلى بضع دعاوى استئناف. واعتمد عدد من التدابير المختلفة للتقليل إلى أدنى حد ممكن من التأخير، لكن ثلاث دعاوى للاستئناف ستظل قائمة إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وذكر أن النظر في أي إجراءات استئناف في قضية "برليتس وآخرون" لن يكتمل إلا في منتصف عام ٢٠١٧، لكن لم يتضح بعد ما إذا كانت أي دعوى للاستئناف ستؤول إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أم إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وذكر أن استبقاء الموظفين لا يزال يمثل تحدياً. وقد وضعت جميع الترتيبات لبدء عمل فرع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية في لاهاي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وأعرب عن القلق إزاء الحالة في مالي، حيث يقضي ١٧ شخصا مدة عقوبتهم بعد أن أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وأضاف أن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية مسؤولة عن ثلاثة من الهاربين التسعة في إطار أعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأن إلقاء القبض عليهم ونقلهم يمثل إحدى أولوياتها. وأعرب عن شكره للمجلس على البيان الذي أصدره مؤخراً بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لإنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وقال السيد براميرتز إن على مكتب المدعي العام أن يقبل بالأحكام الصادرة، لكنه سيواصل الاستعانة بجميع الآليات القانونية المتبقية لاستصدار النتائج التي يعتقد أنها عادلة وتعكس على نحو سليم مسؤولية المتهمين عن الجرائم المنسوبة إليهم. وستكتمل المرحلة الابتدائية من محاكمة رادوفان كارادزيتش وعرض حجج الادعاء ضد راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش بحلول نهاية العام. وأصبح تكرّر المشاكل التي تؤثر في الاستراتيجيات الوطنية للتعامل مع جرائم الحرب، وبخاصة في البوسنة والهرسك، يثير قلقاً متزايداً ويتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة. وذكر السيد براميرتز أن على الزعماء السياسيين، أيّاً كان الجانب الذي يدافعون عنه، إبداء الالتزام الصادق بإنجاح تلك الاستراتيجيات. وتابع قائلاً إن إرساء المساءلة إزاء شبكات الهاربين في صربيا عمل جارٍ. وقد أعربت مجموعات الناجين عن شعورها بالإحباط لعدم إحراز تقدم في تحديد أماكن المفقودين، وطلبت إلى السلطات في المنطقة إعادة توجيه تركيزها بصورة عاجلة. وأضاف أن مكتب المدعي العام يلتمس سبلاً مبتكرة لتشجيع الموظفين على البقاء في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأن تقديم حوافر لاستبقائهم أمر يكتسي أهمية حاسمة في هذا الصدد.

وأشار السيد يونس إلى أن جميع المحاكمات الابتدائية قد أُنجزت، وبقيت هناك دعوى استئناف واحدة من المتوقع أن تنجز بحلول تموز/يوليه ٢٠١٥، نتيجةً لحدوث تأخر في الترجمة التحريرية، وهو ما نسب أسبابه إلى مغادرة موظفين لعملهم في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قبل الموعد المتوقع.

وأضاف أن أولويته تتمثل في حل مسألة نقل الأشخاص السبعة الذين ثبتت براءتهم والأشخاص الثلاثة الذين قضوا مدة عقوبتهم لكنهم لا يزالون مقيمين في بيوت آمنة في أروشا. وذكر أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد وضعت خطة استراتيجية لهذه الغاية وأهابت بجميع الدول أن تساعد في معالجة المشكلة. وما زالت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تواجه صعوبات في استبقاء الموظفين نظراً لعدم وجود حوافز مالية للبقاء وعدم توافر فرص للترقي. وقال إنه سيطلب تعيين قاضٍ للحلول محل القاضية أندريسيا فاز (السنغال) التي استقالت من منصبها.

وأشار السيد جالو إلى أنشطة التعقب التي تنفذها الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين بحثاً عن الهاربين الرئيسيين الثلاثة، والأعمال المتعلقة بالمحفوظات، ومشاريع تراث المحكمتين. ورأى أن العمل لن يكتمل حتماً إلا بإلقاء القبض على جميع الهاربين وتقديمهم إلى المحاكمة. وحث جميع الدول على دعم عملية تعقب الهاربين وإلقاء القبض عليهم.

وأعرب بعض أعضاء المجلس عن خيبة أملهم لعدم تمكن المجلس من إبداء موافقته على المناقشة المفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وهنأ معظم أعضاء المجلس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على إتمام ٢٠ عاماً من الخدمة، وأثنوا على إسهامها في ميدان العدالة الجنائية الدولية. ولاحظ بعض أعضاء المجلس أن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد مهّدت الطريق لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أعرب معظم الأعضاء عن تأييده لإيجاد حل لنقل الأشخاص الذين ثبتت براءتهم، وحثوا الدول على التعاون في إلقاء القبض على الهاربين من العدالة. وألقي الضوء على برنامج يكافئ من يقدم معلومات تؤدي إلى إلقاء القبض عليهم بمبلغ يصل مقداره إلى ٥ ملايين دولار. وأعرب عضو من أعضاء المجلس عن القلق لاستمرار إحدى دعاوى الاستئناف إلى ما بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وأعرب عن رأي مفاده أن محفوظات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ينبغي أن تُنقل إلى داخل رواندا.

وشاركت في المناقشة الدول التالية من غير الأعضاء في المجلس وفقاً للمادة ٣٧ أو المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، وأدلت ببيانات أيضاً: صربيا، وكرواتيا،

والبوسنة والهرسك، وهولندا، وليختنشتاين (باسم الأردن، وإستونيا، وألبانيا، وأوروغواي، وبابوا غينيا الجديدة، وبلجيكا، والبوسنة والهرسك، وبيرو، وتيمور - ليشتي، وسلوفينيا، وسويسرا، وشيلي، وفنلندا، وكرواتيا، وكوستاريكا، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا)، والاتحاد الأوروبي (باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه).

المرأة والسلام والأمن

في ٢٤ حزيران/يونيه، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة عن موضوع "المرأة والسلام والأمن: التصدي للإفلات من العقاب وإمضاء العدل في حالات جرائم العنف الجنسي المرتكبة في أثناء النزاعات"، واتخذ القرار ٢١٠٦ (٢٠١٣). ورأس المناقشة وليام هيغ، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية. وحضر أيضاً ممثلون عن غواتيمالا وفرنسا والمغرب على المستوى الوزاري. وقدم إحاطات إلى المجلس كل من الأمين العام، وزينب حواء بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وأنجلينا جولي، المبعوثة الخاصة لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وجين أدونغ أنيوار، المستشارة القانونية للمبادرات النسائية من أجل العدل بين الجنسين. وشارك ما يزيد على ٤٠ دولة من غير أعضاء المجلس.

وأشار الأمين العام إلى الزيارة التي قام بها مؤخراً إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، والشهادات التي استمع إليها من النساء والفتيات اللواتي تعرضن للاغتصاب والتشويه على يد الجماعات المسلحة التابعة لجميع أطراف النزاع، ورغبتهم في وضع حد للإفلات من العقاب. وشرح الأعمال المتنوعة والمتكاملة التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة في هذا المجال، وناشد القادة أن يعربوا عن تأييدهم الصريح لهذه القضية وأن يقدموا الموارد اللازمة لدعم أعمال الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وغير ذلك من الآليات. ووصفت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع الاغتصاب المنظم للنساء، والفتيات، والرجال، والفتيان في بلدان يوغوسلافيا السابقة قبل ٢٠ عاماً، وأعربت عن أسفها للعدد الضئيل للملاحقات القضائية التي تمت في البوسنة والهرسك منذ ذلك الحين. وقالت إن من شأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، في حال عدم التصدي له من خلال نظام العدالة أو جبر الأضرار، أن يترك أثراً عميقاً على استدامة السلام وفرص تحقيق التنمية. وعرضت النهج الشامل للقرار الجديد في تقديم التفاصيل التنفيذية وتعزيز الإطار المفاهيمي للتصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع. وأكدت مرة أخرى على أهمية تولي زمام العملية على الصعيد الوطني، علاوة على توافر القيادة والإرادة السياسية محلياً.

وذكرت المبعوثة الخاصة لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئيين أنه ما زال يتعين على العالم أن يتصدى للاغتصاب في مناطق الحرب باعتباره أولوية هامة. ووصفت أمثلة محددة للعنف الجنسي، وحالات لضحايا من جمهورية الكونغو الديمقراطية والجمهورية العربية السورية كانت قد التقتهم. وذكرت أنه في الكثير من حالات النزاع، لا توجد هناك حكومات تتحمل المسؤولية، ومن ثم تضيع المسألة وتندم الحماية. وأضافت أنه لا بد إذن لمجلس الأمن من التدخل لتوفير القيادة والمساعدة. وذكرت المستشار القانونية للمبادرات النسائية من أجل العدل بين الجنسين أنه يجب أن تُستثنى جرائم العنف الجنسي من أحكام العفو العام. ولا بد من معالجة تولي القيادة عن المسألة على الصعيد الوطني، وهي تشمل إتاحة الموارد والتشريعات وبناء القدرات على نحو وافٍ. بيد أن الجهود المحلية يتعين أن تكملها جهود دولية فعالة.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم القوي لضرورة التصدي للإفلات من العقاب وتعزيز المؤسسات الوطنية ونظم سيادة القانون من أجل مساءلة الجناة. وأشاروا إلى المسؤولية الرئيسية للمحاكم الوطنية عن التصدي للإفلات من العقاب. وأشار بعض الأعضاء إلى الدور الهام الذي تؤديه العدالة الجنائية الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية. وأكد كثيرون مجدداً الدور الحاسم الذي يمكن، بل يتعين أن تضطلع به المرأة في حل النزاعات وبناء السلام، وأهمية مشاركتها في جميع قطاعات المجتمع، باعتبارها صاحبة مصلحة لا جهة تابعة. وسلطت وفود عديدة الضوء على أهمية معالجة الأسباب الجذرية لهذه المسألة. ودعا بعض أعضاء المجلس وعدد من الدول غير الأعضاء في المجلس إلى توفير خدمات شاملة لضحايا العنف الجنسي. وأشار بعض الأعضاء إلى معاهدة تجارة الأسلحة التي اعتمدت مؤخراً وتنظيمها لعمليات نقل الأسلحة المرتبطة بالعنف المرتكب ضد النساء والأطفال. وكرر عدد من الأعضاء الدعوات لنشر المزيد من المستشارين لشؤون حماية المرأة في بعثات الأمم المتحدة. ورحب الأعضاء باتخاذ القرار الجديد وأعربوا عن تأييدهم للعمل الدؤوب الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع والولاية المسندة إليها. وشدد بعض الوفود على أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتناول مسألة العنف الجنسي استناداً إلى الولاية المنوطة به، بالتعاون مع سائر هيئات الأمم المتحدة. وأكد بعض الوفود أيضاً على أن البلدان المعنية ينبغي أن تضطلع بدور رئيسي في معالجة مسألة العنف الجنسي، وشدد على الأولوية الواجب إيلاؤها لسيادة الدولة، وعلى أن أي عمل يهدف إلى التصدي للعنف الجنسي، بما في ذلك العمل مع الجهات من غير الدول أو تقديم عروض المساعدة، ينبغي أن يتم بالتعاون مع الحكومة المعنية وبموافقتها الكاملة.

وكرر المجلس في القرار ٢١٠٦ (٢٠١٣) تأكيد أهمية معالجة مسألة العنف الجنسي في النزاع المسلح، حسب الاقتضاء، في إطار جهود الوساطة واتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام؛ وطلب إلى كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية للتصدي لشواغل العنف الجنسي صراحة في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والعمليات المتعلقة بإصلاح قطاعي الأمن والعدل؛ وطلب إلى الأمين العام وإلى كيانات الأمم المتحدة المعنية بالإسراع في تنفيذ ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ؛ ودعا إلى نشر المزيد من المستشارين لشؤون حماية المرأة عملاً بالقرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) فيما يتعلق ببعثات حفظ السلام والبعثات السياسية؛ وسلم بأن الدول تتحمل المسؤولية الأساسية عن احترام وكفالة حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الموجودين في أراضيها والخاضعين لولايتها. وشدد على أن مشاركة المرأة أساسية لأي استجابة على صعيد المنع والحماية؛ وأشاد المجلس بالتزامات وزراء خارجية مجموعة البلدان الثمانية الواردة في الإعلان المتعلق بمنع العنف الجنسي في حالات النزاع.

الموارد الطبيعية

في ١٩ حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن موضوع "صون السلام والأمن الدوليين: منع نشوب النزاعات والموارد الطبيعية". واستمع مجلس الأمن إلى إحاطات قدمها كل من نائب الأمين العام؛ وكوفي عنان، رئيس الفريق المعني بتقدم أفريقيا؛ وكارولين أنستي، المديرية العامة للبنك الدولي؛ وريبيكا غرينسبان، وكيلة الأمين العام ونائبة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وذكر نائب الأمين العام أن الأمم المتحدة قد عززت قدرتها على المشاركة في مسائل الموارد الطبيعية، بوسائل من بينها تحسين فهم أثرها على عمليات السلام وجهود الوساطة. وكانت مبادرة الاتفاق العالمي ومبادئها التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بمثابة معيار عالمي لمنع ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بأنشطة الأعمال. وقام السيد عنان بعرض النتائج الرئيسية الواردة في تقرير الفريق المعني بتقدم أفريقيا لعام ٢٠١٣ المعنون الإنصاف في قطاع الصناعات الاستخراجية: الإشراف على الموارد الطبيعية في أفريقيا لما فيه فائدة الجميع. وأضاف أنه تقع على عاتق الحكومات الوطنية مسؤولية وضع الاستراتيجيات والسياسات التي من شأنها توليد فرص العمل في الاقتصاد المحلي، والحد من الفقر وتعزيز الشفافية. ويتعين على المجتمع الدولي تشديد الإجراءات المتخذة إزاء الشركات المتعددة الجنسيات لمكافحة التهرب من دفع الضرائب. وقدمت السيدة أنستي إحاطة إلى المجلس عن أنشطة البنك الدولي في قطاع الصناعات الاستخراجية. ويعمل البنك في أكثر من

٧٠ بلدا لتهيئة فرص متكافئة للتفاوض بشأن العقود؛ وكفالة تحصيل الإيرادات على النحو الملائم؛ وإدارة النفقات الممولة عن طريق الموارد الطبيعية؛ ودعم المجتمعات المحلية المتأثرة؛ والعمل مع المجتمع المدني والبرلمانيين ووسائل الإعلام من أجل تحسين المساءلة. وذكرت السيدة غرينسبان أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم المشورة المحايدة والدعم إلى البلدان بشأن سبل إدارة مواردها الطبيعية على نحو فعال، من خلال مساعدتها على وضع أطر قانونية وسياساتية مُحكمة. ويعمل البرنامج الإنمائي أيضا على كفالة المشاركة الكاملة للمجتمعات المحلية، ولا سيما النساء، حيث إن هناك أدلة متزايدة على أن الآثار السلبية الناجمة عن القطاع الاستخراجي ليست محايدة جنسانيا. وأعرب أعضاء المجلس عن طائفة من الآراء، وأقر عدد من أعضاء المجلس بالدور الذي يمكن أن يؤديه الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في إحداث النزاعات وتصعيدها وتأجيجها. وأكد آخرون أهمية تمتع الدول بالسيادة على مواردها الطبيعية، وتساءلوا عن الدور الذي يضطلع به المجلس في التعامل مع تلك المسألة. كما أشاروا إلى المساهمة الهامة التي يمكن أن تقدمها الحكومات والقطاع الخاص في منع نشوب النزاعات في البلدان المتأثرة بالنزاعات والإمكانات التي تنطوي عليها المبادرات الدولية والإقليمية الطوعية لتحسين الشفافية ومكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

الأطفال والنزاع المسلح

في ١٧ حزيران/يونيه، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وقدمت ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، التقرير السنوي الثاني عشر للأمين العام (S/2013/245). وذكرت الممثلة الخاصة أنه قد حدث تقدم ملحوظ، لا سيما فيما يتعلق بالحوار مع أطراف النزاع وخطط العمل، بيد أنها لاحظت اتجاهات وشواغل جديدة مثيرة للقلق تتعلق بالأطفال. وعلى وجه الخصوص، ركزت على القلق إزاء حالة الأطفال في الجمهورية العربية السورية ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. وأعلنت الممثلة الخاصة أن مكتبها سوف يقوم بحملة تهدف إلى إنهاء ارتباط الأطفال بالقوات المسلحة الحكومية في حالات النزاع المسلح بحلول عام ٢٠١٦، ودعت المجلس إلى كفالة إدراج أحكام لتوفير مستشارين في مجال حماية الأطفال في جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام وبعثاتها السياسية المعنية، ليكون ذلك نذيرا قويا من المجلس للجنة بأن جرائمهم لن تمر دون عقاب.

وشدد وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على أهمية المستشارين في مجال حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام. وبعد تسليط الضوء على النجاحات التي تحققت،

أكد أنه يتعين بذل المزيد من الجهود. وذكر أن إدارة عمليات حفظ السلام بصدد الانتهاء من إعداد مواد التدريب لمرحلة ما قبل الانتشار لحفظ السلام، وتنقيح المبادئ التوجيهية المعدة لهم بشأن حماية الطفل. وأعرب كل من يوكا براندت، نائبة مدير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وغريغ رام، نائب الرئيس المساعد لمنظمة إنقاذ الطفولة، عن قلقهما إزاء استخدام المدارس في العمليات العسكرية واستخدام الأسلحة المتفجرة. وأثار السيد رام أيضا مسألة الآثار البدنية والنفسية والاجتماعية الناجمة عن العنف الجنسي إزاء الأطفال. ودعا الدول الأعضاء إلى وضع الطفل في صميم العمل الدولي المتعلق بالتصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع.

واعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2013/8) شدد فيه، في جملة أمور، على التزام المجلس بالتعامل بفعالية مع الجناة المتمادين في ارتكاب الانتهاكات والاعتداءات ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، بطرق من بينها تعزيز تنفيذ خطط العمل، والأحكام المتعلقة بحماية الطفل، والمساءلة، وشدد على الدور الرئيسي للحكومات في توفير الحماية والإغاثة لجميع الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، وكرر إدانته الشديدة لجميع انتهاكات القانون الدولي الواجب التطبيق، التي تتعلق بقيام الأطراف في النزاعات المسلحة بتجنيد الأطفال واستخدامهم، ومعاودة تجنيدهم وقتلهم وتشويههم واغتصابهم، وارتكاب غير ذلك من أشكال العنف الجنسي ضدهم، واختطافهم، وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية.

تنفيذ مذكرة رئيس المجلس (S/2010/507) (جلسة "الاختتام")

عقد مجلس الأمن في جلسة بعد ظهر يوم ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، جلسة الاختتام في شكل جلسة خاصة، على النحو المبين في الفقرة ٣٦ (ب) '٣' من مذكرة رئيس المجلس (S/2010/507). ووفقاً للمادتين ٣٧ و ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، حضر أكثر من ٦٠ دولة من غير أعضاء المجلس. وقام الرئيس بتعميم مذكرة مفاهيمية قبل انعقاد الجلسة. وأتاحت الجلسة الفرصة لتبادل الآراء بشأن طائفة من المسائل التي نوقشت خلال شهر حزيران/يونيه. ورحب معظم أعضاء المجلس بإدارة الرئيس المحكمة لأعمال المجلس، وبدء الجلسات من غير إبطاء، وتشجيع المتكلمين على الإدلاء ببيانات موجزة ومختصرة وفقا للتوجيهات الواردة في المذكرة S/2010/507.

وكان الشهر حافلا بالأعمال، وكانت المواضيع الرئيسية المطروحة للمناقشة على النحو التالي:

- أيد بعض أعضاء المجلس المناقشة المتعلقة بمنع نشوب النزاعات والموارد الطبيعية، وأعربوا عن حيبة الأمل لعدم التوصل إلى اتفاق بين أعضاء المجلس بشأن إصدار بيان رئاسي بالتزامن مع المناقشة. وأعرب البعض عن رأي مفاده أن مناقشة هذا الموضوع ليست من اختصاص المجلس، إنما هي من اختصاص هيئات أخرى في الأمم المتحدة.
- ورحب معظم أعضاء المجلس بالمناقشات التي تناولت العنف الجنسي في حالات النزاع، والأطفال والنزاع المسلح، وأعربوا عن تأييدهم لإجراءاتها. وتناول العديد منهم موضوع التصدي للإفلات من العقاب وكفالة المساءلة عن الجرائم المرتكبة، وأعربوا عن تأييدهم له، وعلقوا على ذلك قائلين إن المناقشات قد ساعدت بشكل ملحوظ على دفع هذا الموضوع قدماً.
- وأشار عدد من أعضاء المجلس إلى الأثر الإيجابي للإجراءات التي يتخذها المجلس فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.
- وفي معرض التطلع إلى المستقبل، رحب عدد من أعضاء المجلس بإنشاء البعثة الجديدة في مالي رسمياً في غضون فترة قريبة، التي أُطلق عليها اسم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وأضافوا أنهم في انتظار صدور التقرير الأول عن التقدم المحرز. وكانت الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى ولبنان وليبيا موضع تعليقات أيضاً، وأعرب الأعضاء عن أملهم في قيام المجلس بعمل إيجابي بشأن تلك المواضيع بغية المساعدة في تحقيق استقرار الأوضاع في تلك البلدان.